Open Access VOL2(1) 2020

Terrorism in Morocco:

Between the judicial and legal system and the policy of inclusion in society

Morad Hafsawy

Researcher in media and communication.

Abstract: The paper presents a summary on the issue of terrorism in Morocco, where terrorist extremist groups have exploited the life changes of young people, their weak souls and their religious and cultural saturation, and the technological boom and the organized media war that relies on electronic applications in modern media and social sites helped to build massive media campaigns against the regimes. policies and leaders, and spreading the culture of citizens feeling incapable of the security services to protect them. Hence, global recommendations came to the need to combat terrorism with psychological, cultural and educational weapons.

Morocco has traced the path of terrorist groups, and developed many ways to dismantle and weaken them, through a set of strategies developed by the state to limit the spread of extremist ideology, as well as to confront terrorism and the actions related to it. These strategies were based on activating the security and judicial aspects, reforming and rehabilitating the religious field, paying attention to the social aspect, and developing a plan inside prisons to rehabilitate those convicted of terrorism and extremism issues, and to empower prisoners with competencies that positively reflect on their behavior and their interaction with laws and with others.

Keywords: terrorism, extremism, terrorist groups, Morocco, law, religion

Citation: Morad Hafsawy, International legal protection of international rivers and their use for non-navigational purposes, the "Nile River" The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol. 3, Issue 1, 2021.

© 2021,Morad H, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

الإرهاب بالمغرب: بين النظام القضائي والقانوني وسياسة الإدماج في المجتمع

الملخص:

تقدم الورقة ملخصا حول موضوع الإرهاب بالمغرب، حيث استغلت الجماعات المتشددة الإرهابية، التغيرات الحياتية للشباب، وضعف النفوس والإشباع الديني والثقافي لديهم، وساعدت الطفرة التكنولوجية والحرب الإعلامية المنظمة التي تعتمد على التطبيقات الإلكترونية في وسائل الإعلام الحديثة والمواقع الاجتماعية من أجل بناء حملات إعلامية ضخمة ضد الأنظمة والسياسات والقادة، ونشر ثقافة شعور المواطنين بعجز الأجهزة الأمنية عن حمايتهم. ومن هنا، جاءت التوصيات العالمية بضرورة محاربة الإرهاب بالسلاح النفسي والثقافي والتعليمي.

وبما أنّ منطقة شمال افريقيا تدخل ضمن دائرة مناطق العبور، خصوصا للساحل الإفريقي ودول أوربا والشرق الأوسط، فإن المغرب عمل جاهدا على بلورة استراتيجية أمنية وسياسية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، حققت له مكاسب سياسية، وقدمته أنموذجاً رائداً في مجال مكافحة الإرهاب والغلو الديني.

لذلك قام المغرب بتتبع مسار الجماعات الإرهابية، ووضع طرق عديدة لتفكيكها وإضعافها، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة للحد من انتشار الفكر التطرفي، وكذلك لمجابهة الإرهاب والأفعال المتعلقة به. حيث ارتكزت هذه الاستراتيجيات على تفعيل الجانب الأمني والقضائي، وإصلاح وتأهيل الحقل الديني والاهتمام بالجانب الاجتماعي، ووضع مخطط داخل السجون لتأهيل المدانين بقضايا الإرهاب والتطرف، وتمكين السجناء من كفايات تنعكس إيجابا على سلوكهم وفي تفاعلهم مع القوانين ومع الغير.

كلمات مفتاحية:

الإرهاب، التطرف، الجماعات الإرهابية، المغرب، القانون، الدين

مقدمة:

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية مستفيدا من فضاءات العولمة، تخطى حدود الأمكنة والأزمنة والديانات والثقافات والسياسات، ينمو ويتقوى في مناطق الأزمات والحروب والصراعات السياسية، وأنه من اللازم مكافحته في إطار التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، مع احترام كامل للقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

فبالرغم من الإجماع على إدانة الإرهاب باعتباره خطرًا يهدد أمن البشرية واستقرارها، ووجوب مواجهته بكافة السبل للحيلولة دون تفاقم آثاره بالغة الخطورة على المستويين الوطني والدولي، فإن هذا الإجماع يبقى شكليًا فحسب بالنظر إلى نسبية مفهوم الإرهاب والخلاف حول تحديده بشكل قاطع، وهو الخلاف الذي واكب كل المحاولات التي جرت لمناقشة موضوع ومصطلح الإرهاب.[1]

وقامت دول العالم في هذا الإطار بجهود أخذت مسارات عدة، كان من بينها مؤتمرات واتفاقيات دولية عقدت في هذا الصدد، وكان من بينها الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة في قرارات جمعيتها العامة، وفي

[1] جورج عرموني، محاولة لتعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربته، شؤون الأوسط، العدد 71، أبريل 1998، ص113-114.

مناقشات وأعمال اللجنة السادسة التابعة لها، بالإضافة إلى جهود اللجنة الخاصة التي كلفتها الجمعية بدراسة موضوع الإرهاب الدولي ومحاولة تعريفه، وتحديد الأسباب الكامنة خلفه، وسبل الوقاية منه ومكافحته، علاوة على الجهود الفقهية العديدة التي بذلت في ذات السبيل.[2]

ويشير الواقع الدولي إلى أن التزايد والاهتمام الكبيرين بظاهرة الإرهاب يتمثلان في حقيقة أن ارتكاب العمليات الإرهابية، لم يعد منحصرا على الأفراد والجماعات فحسب، بل أصبح سلاحًا تستخدمه الدول فيما بينها كبديل للحروب التقليدية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في الوقت الذي سعت فيه دول أخرى إلى استغلال هذه الظاهرة كغطاء للتدخل في شؤون الدول الأخرى وانتهاك سيادتها تحت دعوى مكافحة الإرهاب.[3]

وبما أنّ منطقة شمال افريقيا تدخل ضمن دائرة مناطق العبور، خصوصا للساحل الإفريقي ودول أوربا والشرق الأوسط، فإن المغرب عمل جاهدا على بلورة استراتيجية أمنية وسياسية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، حققت له مكاسب سياسية، وقدمته أنموذجاً رائداً في مجال مكافحة الإرهاب والغلو الديني.

- **<u>الظاهرة الإرهابية بالمغرب:</u>**

قام المغرب بعد أحداث فندق "أطلس اسني" بمدينة مراكش سنة 1994، إلى تغيير نظرته واستراتيجيته تجاه الخلايا الإرهابية والمتطرفة، ووضع ترسانة من القوانين، ليتم تبني وطرح قانون مكافحة الإرهاب من جديد خصوصا أعقاب تفجيرات 16 ماي 2003 بمدينة الداربيضاء، وإدخال مجموعة من التعديلات على مواد القانون الجنائي المتعلق بمكافحة الإرهاب، والمرتبطة بالأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب وتجنيد المقاتلين للإلتحاق ببؤر التوتر الإرهابية.

وعرف المسار السوسيو- تاريخي للإرهاب بالمغرب، تفكيك عدد كبير من الخلايا والجماعات الإرهابية، سواء الداخلية منها أو المتعلقة بتنظيمات خارجية كداعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكذلك التنظيمات التي تقوم بتجنيد المقاتلين بكل من سوريا والعراق وليبيا.. هذا المسار جعل الدولة المغربية تُحدث استراتيجية جديدة في سياستها تجاه التطرف والإرهاب، وذلك باكتشاف وتفكيك الخلايا النائمة الساعية لتنفيذ أجندة إرهابية بالمغرب. فعملت على إنشاء قاعدة عامة للبيانات يتم فيها تقييد المشتبه في تورطهم بأعمال إرهابية أو تخريبية، ووضعهم تحت المراقبة، خاصة ممن سبق لهم الدخول لأفغانستان.

- **مسار تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب الكرونولوجية التوثيقية**

في إطار الجهود المبذولة من طرف المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، لمواجهة الإرهاب وضمان أمن واستقرار المملكة، تغلب المغرب على عدة مخاطر أمنية عبر تعزيزه يقظته الأمنية ضد الشبكات الإرهابية النشيطة على المستوى الوطني والدولي.

وفي ما يلي كرونولوجيا لأهم عمليات تفكيك الخلايا الإرهابية منذ 2010 إلى حدود بداية سنة 2021:[4]

[2] عصام صادق رمضان، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 85، يوليو 1986، ص 8 – 36.

[3] Danile J. Hickman, Terrorism as Violation of the " Law of Nation ": Finally Overcoming the Definitional Problem, Wisconsin International Law Journal, Vol. 29, Issue 3, 2012, pp. 451 – 455.

[4] المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للإدارة العامة للأمن الوطني، مع إضافة تقارير وسائل الإعلام الرسمية المغربية

2 مارس 2010: تفكيك خلية إرهابية مكونة من ستة أفراد متشبعين بالفكر التكفيري، كانوا ينشطون على مستوى عدة مدن مغربية ويعدون لاقتراف أعمال إرهابية داخل التراب الوطني.

26 أبريل 2010: تفكيك شبكة إرهابية ذات بعد دولي ولها صلة بتنظيم "القاعدة" مكونة من 24 فردا. هذه الشبكة تقوم بإرسال نشطاء مغاربة إلى بؤر التوتر خاصة أفغانستان والعراق والصومال والشريط الساحلي الصحراوي.

21 يونيو 2010: تفكيك شبكة إرهابية تتكون من 11 شخصا يتبنون الفكر التكفيري الجهادي ويخططون لارتكاب أعمال إرهابية داخل التراب الوطنية، يتزعمها مواطن أجنبي يحمل الجنسية الفلسطينية.

11 غشت 2010: تفكيك خلية إرهابية مكونة من 18 فردا من بينهم ثلاثة سجناء سابقين مدانين سلفا بسبب تورطهم في قضايا إرهابية، كانوا يستعدون للقيام بأعمال إرهابية وتخريبية داخل الوطن وضد المصالح الأجنبية بالمغرب.

29 أكتوبر 2010: تفكيك خليتين إرهابيتين تتكونان على التوالي من أربعة وخمسة أفراد من بينهم مواطن يحمل الجنسية اليمنية، على صلة وطيدة بتنظيم القاعدة، مبحوث عنه من طرف سلطات بلده، وكذا معتقلان سابقان كانا قد أدينا بسبب تورطهما في قضايا إرهابية.

27 دجنبر 2010: تفكيك شبكة إرهابية مكونة من ستة مغاربة ينشطون في مجال ما يصطلح عليه بإرهاب "السبرنتيك."

وكان أفراد هذه الشبكة، الذين استطاعوا كسب خبرة كبيرة في صنع المتفجرات، يخططون لتوظيف هذه الخبرة قصد القيام بأعمال تخريبية بمختلف بؤر التوتر العالمية وداخل التراب الوطني خاصة بواسطة سيارات مفخخة تستهدف بعض المصالح الأجنبية بالمملكة وكذا عدة منشآت وطنية حيوية ومراكز أمنية.

4 يناير 2011: تفكيك خلية ارهابية تتكون من 27 فردا من بينهم عضو في (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، تم إيفاده من قبل هذا التنظيم بغية إنشاء قاعدة خلفية داخل المملكة وإعداد مخطط للقيام بعمليات إرهابية. وقد مكنت التحريات من العثور على ترسانة من الأسلحة مخبأة في ثلاث مواقع قرب أمغالا على بعد 220 كلم من مدينة العيون.

23 شتنبر 2011: تفكيك خلية إرهابية أطلقت على نفسها "سرية البتار" تتكون من ثلاثة أفراد، من بينهم معتقل سابق في إطار قانون مكافحة الإرهاب، يتزعمهم أحد الناشطين البارزين في المواقع الجهادية عبر الأنترنت ذات الصلة بتنظيم القاعدة، والذي تمكن من نسج علاقات وطيدة مع أقطاب التنظيمات الإرهابية، بكل من اليمن وأفغانستان والصومال وليبيا والعراق، ومناطق أخرى.

1 أكتوبر 2011: تفكيك خلية إرهابية تتكون من خمسة أفراد ينشطون بكل من الدار البيضاء وسلا، من بينهم أحد أقارب الأمير السابق للمنطقة الشمالية لتنظيم القاعدة بالعراق. أعضاء هذه الخلية الإرهابية الذين أعلنوا ولاءهم لأيمن الظواهري، تمكنوا من ربط علاقات وطيدة عبر الشبكة العنكبوتية بقياديين بتنظيم القاعدة بالعديد من المناطق خاصة سوريا، العراق، تركيا، اليمن والصومال، كما خططوا لاستهداف المصالح الغربية بالمملكة ومقرات الشركات الأجنبية والمواقع السياحية، والمؤسسات السجنية وكذا اغتيال أجانب وشخصيات عمومية.

4 فبراير 2012: تفكيك خلية إرهابية تضم ثلاثة أفراد، من بينهم مغربي حامل للجنسية الدانماركية، تابعة لما يسمى ب "حزب التحرير الاسلامي" المصنف في خانة المنظمات التخريبية ذات البعد الدولي.

8 مارس 2012: تفكيك جماعة دينية تدعى "الجماعة المهداوية"، تتبنى معتقدات شاذة وتتكون من عدة أفراد ينشطون بكل من تاوريرت ووجدة والعروي والصويرة تحت إمرة "زعيم" نجح في إيهام أتباعه بأنه "المهدي المنتظر."

9 أبريل 2012: تفكيك خلية إرهابية تتكون من ثلاثة أفراد ينحدرون من منطقة "أكوراي" (ضواحي مدينة مكناس)، كانوا ينشطون داخل الشبكة العنكبوتية من أجل نشر أفكارهم المتطرفة والتحريض على العصيان من خلال القيام بحركات احتجاجية مصحوبة بعمليات تخريبية، وكذا استقطاب أكبر عدد من الأتباع قصد تجنيدهم لتنفيذ مخططاتهم.

5 مايو 2012: تفكيك شبكة إرهابية تنشط بعدة مدن مغربية يتزعمها قيادي بارز في التنظيم الإرهابي المعروف بـ"حركة المجاهدين في المغرب."

5 نونبر 2012: تفكيك خلية إرهابية تطلق على نفسها " أنصار الشريعة بالمغرب الإسلامي"، كانت تخطط لتنفيذ عمليات تخريبية ضد أهداف ومواقع حيوية بعدد من المدن المغربية.

24 نونبر 2012: تفكيك خلية تنشط في مجال استقطاب وتجنيد شباب مغاربة متشبعين بفكر "القاعدة" قصد إرسالهم لما يسمى بالجهاد بمنطقة الساحل، وتتكون من عناصر عديدة تنشط بكل من مدن الناظور والدار البيضاء وجرسيف والعيون وقلعة السراغنة.

25 دجنبر2012: تفكيك خلية تتكون من 6 عناصر ينحدرون من مدينة فاس، تنشط في مجال استقطاب وتجنيد شباب مغاربة متشبعين بالفكر "الجهادي" من أجل الالتحاق بمعاقل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالجزائر.

19 يناير 2013: تفكيك خلية تنشط في مجال استقطاب وتجنيد شباب مغاربة قصد إرسالهم "للجهاد" ضمن التنظيمات الإرهابية الموالية لتنظيم القاعدة، وتتألف من عدة عناصر تنشط بكل من مدن الفنيدق وطنجة والحسيمة ومكناس.

5 ماي 2013: تفكيك خليتين متشبعتين بالفكر المتطرف، تنشطان بكل من ازغنغان، بني بوغافر، سلوان، فرخانة و بني شيكر بإقليم الناظور، تحت إسم "التوحيد" و"الموحدون."

16 غشت 2013: تفكيك خلية إرهابية لها علاقة بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تتكون من أربعة أفراد ينشطون بمدن تيزنيت وفاس وتاونات ومكناس.

25 دجنبر 2013: تفكيك خلية إرهابية تنشط بمجموعة من المدن المغربية، مكونة من عدة أفراد سبق لهم أن تلقوا تداريب على استخدام مختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات ضمن تنظيمات إرهابية.

25 يناير 2014: تفكيك خلية "جهادية" تنشط بكل من مدن الناظور وتطوان والحسيمة وتازة وفاس ومراكش.

14 مارس 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بمدن العروي ومليلية وملقا، يتزعمها مواطن إسباني ذو توجه متطرف.

22 مارس 2014: توقيف مواطن من جنسية فرنسية للاشتباه في انتمائه إلى خلية إرهابية ينشط أعضاؤها في مجال تجنيد متطوعين للقتال بالعديد من بؤر التوتر في العالم.

12 أبريل 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها، في عدد من المدن المغربية، في تجنيد وإرسال مقاتلين مغاربة إلى سوريا بتنسيق مع تنظيمات إرهابية موالية للقاعدة."

25 يونيو 2014: تفكيك خلية إرهابية تتكون من ستة أشخاص، تنشط بمدينة فاس، ومتخصصة في تجنيد وإرسال متطوعين مغاربة للقتال ضمن صفوف الجماعات الإرهابية بسوريا والعراق.

14 غشت 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بكل من تطوان والفنيدق وفاس، في مجال تجنيد مقاتلين مغاربة وأجانب وتأمين الدعم المادي لهم من أجل الالتحاق بصفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

12 شتنبر 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بكل من فاس، أوطاط الحاج وزايو، في مجال تجنيد مقاتلين مغاربة قصد الالتحاق بتنظيم "داعش" بسوريا والعراق.

26 شتنبر 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بكل من الناظور ومليلية في استقطاب وتجنيد مقاتلين مغاربة قصد تعزيز تنظيم "الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

16 دجنبر 2014: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بكل من الفنيدق وسبتة ومليلية وبرشلونة، متخصصة في تجنيد واستقطاب متطوعات من جنسية مغربية إسبانية قصد تسهيل التحاقهن بتنظيم ما يسمى ب"الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

13 يناير 2015: تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها بمدينة الفنيدق، تتكون من ثلاثة أفراد أعلنوا ولاءهم لزعيم ما يسمى ب"الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

17 يناير 2015: تفكيك خلية إرهابية بكل من مكناس والحاجب والحسيمة، تضم 8 أفراد ينشطون في تجنيد مقاتلين مغاربة قصد الالتحاق بمعسكرات ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

25 يناير 2015: إلقاء القبض على مواطن جزائري يشتبه في انتمائه للتنظيم الإرهابي "جند الخلافة" الذي ينشط بالجزائر، والذي سبق له أن تبنى اغتيال الرهينة الفرنسي ارفي كوردال.

22 مارس 2015: تفكيك خلية إرهابية بكل من مدن أكادير وطنجة والعيون وأبي الجعد وتيفلت ومراكش وتارودانت وعين حرودة والعيون الشرقية، كانت تستعد لتنفيذ مخطط إرهابي خطير يستهدف زعزعة أمن واستقرار المملكة، بما في ذلك اغتيال شخصيات سياسية وعسكرية ومدنية.

فاتح أبريل 2015: تفكيك خلية إرهابية بمدينة فاس، متخصصة في استقطاب وإرسال متطوعين مغاربة للقتال ضمن صفوف ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق."

13 أبريل 2015: تفكيك خلية تنشط بسلوان (نواحي الناظور) مكونة من ستة أفراد حاملين للفكر الجهادي، خطط أفرادها لتنفيذ عمليات إرهابية نوعية بالمملكة.

28 أبريل 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من أربعة أفراد ينشطون بمدينة العيون جنوب المملكة.

19 ماي 2015: تفكيك شبكة إرهابية تتكون من 10 عناصر، ينشطون بمدينتي الدار البيضاء وبوجنيبة في مجال تجنيد واستقطاب مقاتلين مغاربة قصد الالتحاق بصفوف ما يسمى ب"الدولة الإسلامية" بسوريا والعراق.

3 يونيو 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من تسعة أفراد ينشطون بسيدي مومن بالدار البيضاء، واد زم، بوجنيبة، الفقيه بنصالح وأولاد سعيد الواد ناحية قصبة تادلة.

11 يونيو 2015: تفكيك خلية إرهابية تنشط بمدينة بركان وتتكون من 7 عناصر أعلنوا بيعتهم للخليفة المزعوم لما يسمى ب"الدولة الإسلامية."

9 يوليوز 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من ثمانية أفراد، ينشطون بمدن الدار البيضاء وطنجة وسلا وجرف الملحة وقلعة السراغنة، في مجال تجنيد وإرسال مقاتلين مغاربة إلى الساحة السورية العراقية للقتال في صفوف ما يسمى ب"الدولة الإسلامية."

21 يوليوز 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من 8 عناصر ينشطون بمدن طنجة وبوزنيقة وخريبكة وتاونات، أعلنوا ولائهم للخليفة المزعوم لما يسمى بـ "الدولة الإسلامية."

25 غشت 2015: تفكيك شبكة إرهابية تتكون من 13 عنصرا ينشطون بمدن الناظور والدريوش والحسيمة وفاس والدار البيضاء ومليلية، في مجال تجنيد وإرسال مقاتلين مغاربة للقتال في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي.

12 شتنبر 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من خمسة عناصر ينشطون بمدن بني ملال وسيدي علال البحراوي وتينزولين (إقليم زاكورة)، خططت لتنفيذ عمليات تخريبية نوعية بالمملكة.

4 أكتوبر 2015: تفكيك شبكة إرهابية تتكون من 6 عناصر، ينشطون بمدينة الدار البيضاء، في مجال تجنيد وإرسال مقاتلين مغاربة للقتال في صفوف ما يسمى ب"الدولة الإسلامية."

16 نونبر 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من أربعة متطرفين ينشطون بمدينة بني ملال.

26 نونبر 2015: تفكيك خلية إرهابية تتكون من ثلاثة عناصر، من ضمنهم امرأة، ينشطون بمدن فاس وأولاد تايمة والدار البيضاء، موالين لتنظيم ما يسمى ب"الدولة الإسلامية."

11 دجنبر 2015: تفكيك خلية إرهابية خطيرة موالية لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتكون من تسعة عناصر ينشطون بالقنيطرة وسلا وقصبة تادلة ودوار "غرم لعلام" (جماعة دير لقصيبة بإقليم بني ملال) و"أيت إسحاق" (إقليم خنيفرة.(

8 يناير 2016: تفكيك خلية إرهابية موالية لما يسمى بتنظيم "الدولة الاسلامية" الإرهابي، تتكون من سبعة متطرفين ينشطون بدار بوعزة (نواحي الدار البيضاء.(

2 فبراير 2016: تفكيك خلية إرهابية على صلة بما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتكون من 7 متطرفين ينشطون بمدن مراكش والعيون وبوجدور.

29 أبريل 2016: تفكيك خلية إرهابية، تتكون من ثلاثة أفراد ينشطون بمدينة الناظور، موالين لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية."

2 يونيو 2016: تفكيك خلية إرهابية تتكون من ستة أفراد ينشطون بمدن تطوان ومارتيل والدار البيضاء، موالين لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية."

23 يونيو 2016: تفكيك خلية إرهابية بمدينة وجدة وتندرارة ، تتكون من 10 عناصر أغلبهم من ذوي السوابق الإجرامية والمتشبعين بالنهج الدموي لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، من بينهم مواطن جزائري مقيم بطريقة غير شرعية بالمملكة.

14 يوليوز 2016: تفكيك خلية إرهابية على صلة بفرع ما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية" بليبيا، تتكون من ستة متطرفين ينشطون بمدن أكادير وأمزميز وشيشاوة وأيت ملول والقليعة (عمالة إنزكان أيت ملول).

16 غشت 2016: تفكيك خلية إرهابية، تتكون من أربعة عناصر متطرفة ينشطون بين الدار البيضاء والجماعة القروية "المكرن" (إقليم القنيطرة).

21 شتنبر 2016: تفكيك خلية إرهابية مكونة من ثلاثة متطرفين متشبعين بالفكر "الداعشي"، ينشطون بمدينتي المضيق وطنجة.

03 أكتوبر 2016: تفكيك خلية تتكون من عشر فتيات مواليات لتنظيم "الدولة الإسلامية"، ينشطن بمدن القنيطرة وطانطان وسيدي سليمان وسلا وطنجة وأولاد تايمة وزاكورة وسيدي الطيبي (نواحي القنيطرة).

12 أكتوبر 2016: تفكيك شبكة إرهابية تتكون من عنصرين مواليين لـ"داعش"، تنشط بكل من تطوان والفنيدق .

04 نونبر 2016: تفكيك خلية إرهابية مكونة من خمسة متطرفين مناصرين لتنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي، ينشطون بمدينة تطوان.

03 دجنبر 2016: إيقاف عنصر خطير موال ل"داعش" كان يشكل حلقة وصل بين قيادة العمليات الخارجية لهذا التنظيم وعناصره الموقوفة بتاريخ 19 نونبر الماضي من قبل المصالح الأمنية الفرنسية.

12 أبريل 2017: تفكيك خلية إرهابية موالية ل"داعش" متكونة من 07 عناصر، ينشطون بمدينتي فاس ومولاي يعقوب.

8 ماي 2017: المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بتنسيق مع المصالح الأمنية الإسبانية، يتمكن من تفكيك خلية إرهابية تتكون من ثلاثة عناصر موالين لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية.

26 ماي 2017: تفكيك خلية إرهابية موالية لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتكون من أربعة عناصر ينشطون بكل من بني بويفرور وبني أنصار (إقليم الناظور) والدريوش ومارتيل.

22 يونيو 2017: تفكيك خلية إرهابية موالية لتنظيم ما يسمى ب"الدولة الإسلامية" مكونة من أربعة متطرفين ينشطون بمدينة الصويرة.

6 شتنبر 2017: تفكيك خلية إرهابية تتكون من خمسة عناصر موالين ل "داعش" تم إيقافهم ببني شيكر نواحي مدينة الناظور، من بينهم إسباني من أصل مغربي يقيم بمدينة مليلية.

14 أكتوبر 2017: تفكيك خلية إرهابية تتكون من إحدى عشر عنصرا موالين لـ "داعش" ينشطون بمدن فاس ومكناس وخريبكة والدار البيضاء وزاوية الشيخ وسيدي بنور ودمنات وسيدي حرازم.

21 فبراير 2018: تفكيك خلية ارهابية موالية ل"داعش" مكونة من ستة عناصر ينشطون بمدينة طنجة.

8 ماي 2018: المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بتنسيق مع الأجهزة الأمنية الإسبانية، يتمكن من تفكيك خلية إرهابية موالية ل"داعش"، تتكون من خمسة عناصر تتراوح أعمارهم بين 22 و33 سنة. هذه العملية أسفرت عن إيقاف ثلاثة عناصر ينشطون بالفنيدق تزامنا مع اعتقال عنصرين آخرين بمدينة بلباو الإسبانية حاملين للجنسيتين المغربية والسنغالية.

02 يوليوز 2018: المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني يتمكن من إيقاف أربعة أشخاص يشتبه في موالاتهم لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتراوح أعمارهم بين 19 و24 سنة، وينشطون بمدن الدار البيضاء وطنجة والناظور وتيزنيت.

7 دجنبر 2018: تفكيك خلية إرهابية، تتكون من 6 عناصر ينشطون بمدينة بني ملال تتراوح أعمارهم بين 24 و37 سنة، يشتبه في موالاتهم لـ"داعش"، وفي الإعداد لمشاريع إرهابية بالمملكة.

8 يناير 2019: تفكيك خلية إرهابية مكونة من ثلاثة عناصر ينشطون بمدينتي الناظور والدريوش.

23 يناير 2019: تفكيك خلية إرهابية تتكون من 13 عنصرا ينشطون بكل من قلعة السراغنة وسلا والدار البيضاء والمحمدية.

15 فبراير 2019: تفكيك خلية إرهابية تتكون من خمسة متشددين ينشطون بمدينة آسفي.

14 مارس 2019: تفكيك خلية إرهابية بمدن سيدي بنور والجديدة والمحمدية ومراكش.

10 أبريل 2019: تفكيك خلية إرهابية بمدينة تازة تتكون من أربعة متطرفين تتراوح أعمارهم بين 33 و38 سنة، يتزعمها مقاتل سابق بالساحة السورية العراقية.

23 أبريل 2019: تفكيك خلية إرهابية موالية لتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتكون من 6 أفراد تتراوح أعمارهم ما بين 22 و28 سنة، ينشطون بمدينة سلا.

3 ماي 2019: تفكيك خلية إرهابية تتكون من 8 متطرفين ينشطون بمدينة طنجة، تتراوح أعمارهم بين 20 و31 سنة، من بينهم شقيق مقاتلين في صفوف "داعش" بالساحة السورية العراقية.

25 يونيو 2019: تفكيك خلية إرهابية تتكون من أربعة متشددين موالين لـ"داعش"، تتراوح أعمارهم ما بين 25 و40 سنة، ينشطون بمنطقة الحوز ضواحي مراكش.

27 يوليوز 2019: تفكيك خلية إرهابية موالية لداعش بمدينة طنجة، تتكون من خمسة متطرفين تتراوح أعمارهم ما بين 24 و36 سنة.

5 شتنبر 2019: تفكيك خلية إرهابية موالية لداعش تتكون من 5 متطرفين تتراوح أعمارهم بين 27 و41 سنة، ينشطون بين مدينتي بركان والناظور.

25 أكتوبر 2019: تفكيك خلية إرهابية مكونة من سبعة أفراد موالين لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية" ينشطون بمنطقة طماريس (ضواحي الدار البيضاء) ووزان وشفشاون.

04 دجنبر 2019: تفكيك خلية إرهابية موالية لداعش وحاملة لمشاريع إرهابية تتكون من أربعة عناصر ينشطون بفرخانة وبني نصار (نواحي الناظور).

02 مارس 2020: تفكيك خلية إرهابية تنشط بمدينة سيدي سليمان، وتتكون من أربعة عناصر موالين لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية."

7 يوليوز 2020: تفكيك خلية إرهابية بمدينة الناظور والضواحي، تتكون من أربعة عناصر.

10 شتنبر 2020: تفكيك خلية إرهابية تابعة لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، وإحباط مخططاتها التي كانت وشيكة وبالغة التعقيد، ولها ارتباطات في عدة مدن مغربية. وقد تم تنفيذ هذه العمليات الأمنية بشكل متزامن بمدن طنجة وتيفلت وتمارة والصخيرات، والتي أسفرت عن توقيف خمسة متطرفين، تتراوح أعمارهم ما بين 29 و43 سنة.

5 أكتوبر 2020: تفكيك خلية إرهابية موالية لتنظيم "داعش" تنشط بمدينة طنجة، وتتكون من أربعة أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 23 و26 سنة.

25 مارس 2021: تفكيك خلية من أربعة أفراد يشتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية في مدينة وجدة (شرق)، تتراوح أعمارهم بين 24 و28 عاماً، كانوا يسعون "لتنفيذ مخططات إرهابية داخل المملكة".

- **الإستراتيجية المغربية لمكافحة الإرهاب:**

نجح المغرب على مدى السنوات الماضية في تحدي ومجابهة الفكر التطرفي والجهادي، حيث أنه ومنذ أحداث 16 ماي 2003، والتي خلفت ما يقارب 45 قتيلا، باعتبار أنها المرة الأولى التي يتعرض فيها المغرب لهجمات إرهابية بذلك الحجم، فطن إلى أنه ليس بلدا استثناء، بل مثله مثل جميع ربوع دول العالم التي اهتزت على أعمال الإرهاب والتخريب، ما دفع الدولة لتكثيف الجهود ووضع استراتيجية أمنية استباقية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

وعمل المغرب على إصلاح النظام القانوني والقضائي لمعالجة قضايا الجهاديين والمقاتلين المغاربة العائدين من دول التوتر، وانخرطت الدولة كذلك في وضع برامج لمحاربة الإرهاب والخطاب الديني المتطرف والخطر الذي ينتجانه على مكونات المجتمع، حيث ارتكزت على محاور أساسية فكرية وأمنية وعملية ودينية، إضافة إلى إجراءات هيكلية مست العدالة الاجتماعية والمنظومة الحقوقية.

ويُعد المغرب أنموذجاً ناجحاً في مواجهة التطرف والإرهاب الممتد في المحيطين الإقليمي والدولي، بفضل استراتيجية تجمع بين مداخل متعددة؛ الأمني والديني والتنموي والمصالحة السياسية (إدماج التيار السلفي عقب مراجعات فكرية)، إضافة إلى إجراءات هيكلية مست العدالة الاجتماعية والمنظومة الحقوقية.

1- الجانب الأمني والقانوني

تستند التجربة المغربية في تفكيك الخلايا الإرهابية والمتطرفة، إلى الكفاءة العالية والإحترافية التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية، وكذلك للمقاربة الاستباقية واليقظة والتنسيق الجماعي بين مختلف الأجهزة والمصالح، حتى

أصبح الطلب الخارجي عليها مطلوبا من قبل عدد من الدول من أجل تعزيز التنسيق الأمني لمواجهة خطر التطرف والإرهاب الذي يهدد المحيطين الإقليمي والدولي.

وقد عمل المغرب على إصلاح برامج التعليم والعمل على إدماج الشباب، على اعتبار أن الشباب المهمش هو الأكثر عرضة للاستقطاب من قبل التنظيمات الإرهابية والتأثر بالإديولوجيات المتطرفة، حيث أثبتت الوقائع والدراسات أن الجماعات الدينية تختار عادة أفرادها والمنتسبين إليها من الشباب، خاصة إذا كان الهدف إعداد "مشاريع قنابل موقوتة"، وهذا راجع إلى سهولة التأثير فيهم وبرمجتهم إيديولوجيا وعقائديا. وتقدم أحداث الدار البيضاء مثالًا واضحاً؛ إذ تتراوح أعمار المنفذين ما بين 19 و32 سنة، ويتحدرون من أوساط فقيرة تسكن دور الصفيح - الأحياء المهمشة.[5]

واعتبر القانون المغربي في نصوصه ومواده الأفعال التالية جرائم إرهابية:

- الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم، بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات، إرهابية أيا كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال الإرهابية لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها؛
- تلقي تدريب أو تكوين، كيفما كان شكله أو نوعه أو مدته داخل أو خارج المملكة المغربية أو محاولة ذلك، بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية داخل المملكة أو خارجها، سواء وقع الفعل المذكور أو لم يقع؛
- تجنيد بأي وسيلة كانت أو تدريب أو تكوين شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات، إرهابية داخل المملكة المغربية أو خارجها، أو محاولة ارتكاب هذه الأفعال.

حيث يعاقب على الأفعال المذكورة بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة تتراوح بين 5.000 و 10.000 درهم. وتضاعف العقوبات المشار إليها إذا تعلق الأمر بتجنيد أو تدريب أو تكوين قاصر، أو إذا تم استغلال الإشراف على المدارس أو المعاهد أو مراكز التربية أو التكوين كيفما كان نوعها، للقيام بذلك.

غير أنه، إذا كان الفاعل شخصا معنويا، يعاقب بغرامة تتراوح بين 1.000.000 و10.000.000 درهم، مع الحكم بحله وبالتدابير الوقائية المنصوص عليها في الفصل 62 من هذا القانون، دون المساس بحقوق الغير ودون الإخلال بالعقوبات التي يمكن إصدارها في حق مسيري الشخص المعنوي أو مستخدميه المرتكبين للجريمة أو المحاولة.

كما أكدت باقي المواد القانونية بمعاقبة كل من أشاد بأفعال تكون جريمة إرهابية بالحبس وغرامة مالية، خاصة المتمثلة بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية.

[5] حامد طاهر، "ظاهرة التطرف الديني"، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005م.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من قام بالدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة شخص أو كيان أو تنظيم أو عصابة أو جماعة، إرهابية بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة6.

ويعتبر أيضا فعلا إرهابيا، بالمفهوم الوارد في الفقرة الأولى من الفصل 1-218 أعلاه، إدخال أو وضع مادة تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو المجال البيئي للخطر، في الهواء أو في الأرض أو في الماء، بما في ذلك المياه الإقليمية. ويعاقب عن الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه بالسجن من 10 إلى 20 سنة.

وتكون العقوبة هي السجن المؤبد إذا ترتب عن الفعل فقد عضو أو بتره أو الحرمان من منفعته أو عمى أو عور أو أي عاهة دائمة أخرى لشخص أو أكثر. فيما يتم الحكم بالإعدام إذا ترتب عن الفعل موت شخص أو أكثر.

وعرج القانون المغربي الخاص بمكافحة الإرهاب، إلى الأفعال الممولة للإرهاب، ولو ارتكبت خارج المغرب، وبصرف النظر عما إذا كانت الأموال قد استعملت فعلا أو لم تستعمل.

رسمت الاستراتيجية القضائية ضمن أهدافها تبني تقنيات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في مرحلتي البحث التمهيدي والتحقيق. وأرساء بنيات مؤسساتية لدعم تطوير البحث الجنائي من خلال مشروع تعديل المسطرة الجنائية، عبر: تعزيز مراقبة النيابة العامة لعمل الشرطة القضائية.

- استعمال وسائل الاتصال الحديثة في التحقيق أو المحاكمة عن بعد؛
- تنظيم اختراق العصابات والشبكات الإجرامية عن طريق موظفي أو ضباط الشرطة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية وفق ضوابط قانونية محددة حسب المعايير المتعارف عليها دوليا. (المواد 11-82 إلى 16-82 و 296 و 3-347)؛
- تنظيم التقاط وتسجيل الأصوات والصور وتحديد المواقع في الجرائم المنصوص عليها في المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية، تسمح هذه المسطرة بتثبيت آليات الالتقاط والتسجيل بمقتضى أمر قضائي تحت مراقبة قاضي التحقيق أو النيابة العامة التي أمرت به (المواد 1-116 إلى 10-116)؛
- تنظيم مسطرة التحقق من الهوية بنوع من الدقة وفي ظل احترام تام لحقوق الأفراد

-حماية الضحايا والشهود والمبلغين.

2- سياسة الادماج التثقيف ونشر ثقافة التسامح

عملت المندوبية العامة لإدارة السجون ببلورة برنامج "مصالحة" بمبادرة ملكية سامية من العاهل المغربي، شمل بعض المعتقلين المدانين في إطار القضايا المتعلقة بالتطرف والإرهاب بعدما تراجعوا عن أفكارهم المتطرفة وأبانوا عن رغبة عميقة في التغيير والإصلاح.

وتم تنفيذ هذا البرنامج بالاعتماد على الموارد الذاتية للمندوبية العامة لإدارة السجون، وبتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا خبراء مختصين، والذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي المصالحة مع الذات، والمصالحة مع النص الديني، والمصالحة مع المجتمع. كما يأتي في سياق خطة المندوبية العامة التي سبق إعلانها في شهر مارس 2016 والمتعلقة بنشر ثقافة التسامح ومحاربة التطرف

6 تم تتميم أحكام الفصل 2- 218 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، السالف الذكر.

العنيف داخل السجون، من خلال تنفيذ برنامج خاص **للتثقيف بالنظير**[7] بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء، وبرنامج المحاضرات العلمية الذي يفسح المجال أمام المشاركين من نزلاء المؤسسات السجنية للنقاش والتحليل والتواصل مع أساتذة بارزين وفاعلين في الحقل التربوي والثقافي والديني والحقوقي والقانوني، ما يتيح لهم إبراز قدراتهم المعرفية ومؤهلاتهم الفكرية، ويساعدهم على تحقيق اندماجهم في المجتمع بعد الإفراج، إلى جانب هذه البرامج عمدت المندوبية العامة للسجون إلى خلق ومواصلة تفعيل تجربة المقاهي الثقافية داخل السجون المغربية والذي تتمحور فكرته حول استضافة نخبة من المثقفين والأدباء وخلق فرصة للنزلاء الطلبة الحاصلين على شواهد جامعية بالمؤسسات السجنية للتواصل والحوار والتفاعل المباشر معهم بالشكل الذي يحثهم على القراءة والتثقيف والكتابة، ويمكنهم من امتلاك مرجعية ثقافية تساعدهم على الانفتاح في إطار الاختلاف الذي يحترم الرأي الآخر، ويكرس العيش داخل الجامعة في سلم وأمان.

ومن أبرز هذه المبادرات إعداد برنامج **"مصالحة"** الذي يستهدف المعتقلين المدانين في القضايا المرتبطة بالتطرف والإرهاب، وتفعيل برنامج **"سجون بدون أمية"** القائم بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما تم توسيع دائرة البرامج المندرجة ضمن برنامج كفايات، الذي تم إطلاقه سنة 2016 بغية تمكين السجناء من كفايات تنعكس إيجابا على سلوكهم وفي تفاعلهم مع القوانين ومع الغير.

من خلال تبني مقاربة علمية تتكامل مع الجهود المتعددة الأبعاد والمبذولة على المستوى الوطني في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف في إطار الاستباقية الأمنية والتحصين الروحي ومحاربة الهشاشة.

وقد تم تنفيذ البرنامج في محاوره الثلاثة وفق الأبعاد التالية:

- البعد المتعلق بالتأهيل الديني وما يتصل به على مستوى فهم واستيعاب النص الديني بالشكل الصحيح والمكرس لقيم التسامح والاعتدال بارتباط بالرؤى والقناعات وتمثلات السجناء الجهاديين للمجتمع وللدولة وللعالم.
- البعد الحقوقي والقانوني، حيث تم تأهيل السجناء على مستوى فهم واستيعاب وقبول الإطار القانوني المنظم لعلاقة الأفراد بالمجتمع وبالدولة وبضوابط النص القانوني، انطلاقا من جدلية الحقوق والواجبات.
- البعد الخاص بالتأهيل والمصاحبة النفسية باعتبار أن الفئة المعنية من السجناء تعيش تحولات على مستوى تمثل الذات خلال مراحل متوالية تبدأ بمرحلة ما قبل الإعتقال، مرورا بمرحلة المحاكمة، ثم مرحلة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بالمؤسسة السجنية.
- البعد المتعلق بالتأهيل السوسي-اقتصادي، من خلال تأهيل السجين للعودة للمجتمع بمؤهلات ذاتية تمكنه من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

[7] يأتي هذا البرنامج في سياق خطة المندوبية العامة التي سبق إعلانها في شهر مارس 2016 والمتعلقة بنشر ثقافة التسامح ومحاربة التطرف العنيف داخل السجون، وذلك بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء، وبدعم من حكومة اليابان، وتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. البرنامج مندرج في إطار مشروع دعم إصلاح المنظومة السجنية من أجل إعادة إدماج اجتماعي جيد، يتوخى تحصين السجناء من خطر الفكر المتطرف من خلال تثقيفهم وتكوينهم في المجال الروحي والديني.

3- الإصلاح وتأهيل الحقل الديني:

اعتمدت الدولة على حزمة من المبادرات من أجل تدبير المجال الديني، سواء على مستوى التأطير الديني أو توفير الموارد المالية والبشرية والإرساء المؤسساتي، وذلك عبر إعادة تأهيل الحقل الديني وضبط الخطابات المروجة في المساجد وانتشار خطابات تتسم بالراديكالية والتشدد، وتوحيد هذه الخطابات في مضمونها وفي توحيد إصدار الفتوى. ويرمي الهدف من عملية التوحيد تلك، هو ضبط مصادر إنتاج المعرفة الدينية والتأطير الديني، عبر تأميم المساجد وفضاءات ودور العبادة والتعليم الديني، وهو اختيار يسعى إلى توسيع حدود تدخل المؤسسات الرسمية والحد من نفوذ الفاعلين غير المؤسساتيين في المجال الديني.

إن إصلاح وتأهيل الحقل الديني كما جسده الخطاب الملكي، لم يقف عند حدود المضامين التربوية للخطاب الديني الصادر عن المؤسسات الدينية الرسمية وشبه الرسمية، وإنما تعداها إلى مجموعة من الاختيارات الأخرى؛ كاعتماد النهج المؤسساتي وترسيخه في تجديد الوظائف والمهام الدينية، مثل إنشاء هيئة الإفتاء، وتدعيم الطابع المؤسساتي للمجلس العلمي الأعلى، وإعادة هيكلته الذي يترأسه الملك مباشرة وجعله محتكرا لمسألة الفتوى العامة،[8] وتوسعة المجالس العلمية المحلية.

لهذا عملت الدولة على تطوير إعالمها الديني، بما يوازي حجم التهديدات والتحديات؛ المتعلقة أساسا بالتطرف الديني، وذلك بإطالق قناة محمد السادس للقرآن "السادسة"، وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، وإحداث موقع إلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على الأنترنيت، إلى جانب إطلاق برنامج الوعظ والإرشاد وتكوين الأئمة في المساجد باستعمال البث التلفزي في 2000 مسجد من ضمنها 27 مؤسسة سجنية.[9]

وقد جاء في الظهير الشريف رقم 1.03.300 المنظم للمجالس العلمية الصادر في 2 ربيع الأول 1425 الموافق لـ 22 أبريل 2004 "وتفعيلا لتوجيهاتنا السامية بشأن تحديد مرجعية الفتوى، التي هي منوطة بإمارة المؤمنين، أحدثنا هيأة عامة داخل المجلس العلمي الأعلى لاقتراح الفتاوى على جلالتنا، وفيما يتعلق بالنوازل التي تتطلب الحكم الشرعي المناسب لها قطعاً لدابر الفتنة والبلبلة في الشؤون الدينية".

وقد أشار الملك إلى الأمر نفسه في خطاب 30 أبريل 2004م المتعلق بهيكلة الحقل الديني بقوله: "إننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمثل لإصالح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصالح الحقل الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصالح الحقل السياسي، الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيداً عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بسد الطريق أمام توظيفه السياسوي المغرض. فالسياسة والدين في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى على أن تزاول السياسة، في نطاق المنظمات والمؤسسات

[8] الظهير الشريف رقم 1.03.300 المنظم للمجالس العلمية، فيما يخص الإفتاء يرجع إلى الخطاب الملكي بفاس بتاريخ 09 يوليوز 2005م.

[9] جبرون محمد، إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب، مراصد (04)، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2011، ص 22.

والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات في ظل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، التي نحن لها ضامنون."[10]

وإلى جانب هيكلة المؤسسة الدينية المباشرة والوصية على الشأن الديني، اهتمت الدولة بالتعليم الديني كالمؤسسات والمعاهد العليا والجامعية التي تعنى بتدريس العلوم الشرعية والمعرفة الدينية والعلوم الشرعية عموما، جامعة القرويين، ودار الحديث الحسنية، مؤسسة مسجد الحسن الثاني، والتعليم العتيق، لتكوين الأطر البشرية الحاملة للخطاب الديني الرسمي في أبعاده المذهبية والعقدية، ونشر قيم الإسلام السمحة والإسلام الوسطي المعتدل، وهو ما جعلها أكثر قدرةً على مواكبة التحديات الفكرية والدينية التي تعتمل في المحيط الإقليمي والدولي.

4- الجانب الاجتماعي

إلى جانب إصلاح الحقل الديني واستراتيجية الدولة المغربية لمقاربة أمنية محكمة، تستند المقاربة الاجتماعية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب على المدخل التنموي، من خلال إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي تم الإعلان عنها في الخطاب الملكي يوم 18 ماي سنة 2005م، في محاولة للحد والقضاء على الفقر ومحاربة الفوارق الاجتماعية والتهميش، الذي يمس الفئات الاجتماعية الدنيا. ويرتكز عمل المبادرة على ثلاثة محاور:

- التصدي للعجز الاجتماعي ومكافحة الفقر والإقصاء وعدم المستواة الاجتماعية بصياغة سياسات تنموية شاملة.
- حماية الحقوق المدنية للفرد والجماعة والتمسك بسيادة القانون.
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار الموفرة لفرص الشغل ومحاربة البطالة وخاصة بطالة الشباب
- الإستجابة للحاجيات الضرورية لألشخاص في وضعية صعبة، بالإضافة إلى التأهيل الاجتماعي للجماعات القروية والحضرية الأكثر فقرا.[11]

- **خاتمة:**

إن نجاح الاستراتيجية المغربية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، يؤكد أن محاربة الإرهاب تحتاج إلى مقاربة شمولية، تستحضر عوامل التطرف ومسبباته الاجتماعية والدينية والفكرية، خصوصا لدى فئة الشباب؛ إذ أظهرت الدراسات والأبحاث أن الشباب هم الفئة الأكثر استهدافا من قبل التنظيمات الإرهابية؛ وهذا يحتاج إلى رؤية سوسيولوجية تكشف المزيد من العوامل النفسية والاجتماعية التي تجعل التطرف ينشط في مجال هذه الفئة الحساسة، كما أن محاربة التطرف تحتاج إلى سياسة أمنية ذات فعالية على أرض الواقع تستطيع عزل الجماعات المتطرفة وتمنع تمددها الإقليمي والمحلي والدولي.

[10] مقتطف من الخطاب الملكي لعيد العرش في 30 أبريل 2004م.

[11] "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: من أجل كسب رهان تحقيق المشروع المجتمعي الكبير"، جريدة الحركة، بتاريخ 19 يوليوز 2005م.

List of references

Arabic references

National Human Development Initiative: In order to win a bet for achieving the big community project,

"The Movement Journal, dated 19 July 2005.

Gebron Mohamed, The Problem of Religious Function in the Contemporary State, Reading in the Experience of Religious Field Rehabilitation in Morocco, Observatories (04), Library of Alexandria, Egypt, 2011, p. 22.

The Royal Speech of Throne on April 30, 2004.-

Al-zahir el shareif No. 1.03.300, Organizer of the Scientific Councils, concerning the advisory opinion, refers to the Royal Speech of Fez of 09 July 2005.

Hamid Tahir, "The Phenomenon of Religious Extremism," Scholarly Chair Series, Academic Library, Egypt, 2005.

George Aramuni, An Attempt to Define Terrorism and Identify the Means to Fight It, Affairs of the Middle, No. 71, April 1998, p. 13-114.

Issam Sadiq Ramadan, Legal Dimensions of International Terrorism, International Politics, No. 85, July 1986, pp. 8-36

English references

Danile J. Hickman, Terrorism as Violation of the " Law of Nation ": Finally - Overcoming the Definitional Problem, Wisconsin International Law Journal, Vol. 29, Issue 3, 2012, pp. 451 – 455.-